

أزمة الديون الأمريكية ومستقبل الاقتصاد الأمريكي

أ.د. عبد المنعم السيد علي*

إنَّ القوة المالية الأمريكية التي لا تضاهيها القوة المالية لأية دولة أخرى، وتعطي الدولار وضعاً مميزاً كأول عملة مرجعية في العالم، تخفي مشكلات بنيوية تكمن في مديونيتها وتراجع التصنيع، وفقدان القدرة التنافسية والتباين الاجتماعي، وتشكل الخطوة غير المسبوقة التي قامت بها وكالة ستاندراند اند بورز للتصنيف الائتماني، يوم الجمعة ٢٠١١/٨/٥ بتخفيض علامة الدين الأمريكي من (AAA) إلى (+AA) تحذيراً جدياً لواشنطن. فقد فقدت الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة في تاريخها تصنيف (AAA) الذي تمتعت به منذ عام ١٩٤١، وعلى الرغم من الاتفاق الذي أعلنت عنه مؤخراً لرفع سقف مديونيتها البالغه (١٤,٣) تريليون دولار لتجنب التعثر المالي، الأمر الذي يثير المزيد من التباطؤ في الاقتصاد الأمريكي. وهكذا تعكس الديون الأمريكية عمق الأزمة التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي، والتي تفجرت بعد عجز الموازنة عن تسديد الدين، مما اضطر الإدارة الأمريكية إلى اللجوء إلى طلب زيادة سقفه، في معالجة مرحلية للأزمة، أكثر منها معالجة استراتيجية لها. ويعكس هذا الوضع المتدني عمق الأزمة البنيوية للإقتصاد الأمريكي التي تهدده بالانهيار عاجلاً أم آجلاً إذ أصبح اقتصاداً طفيلياً، يقتات على القروض والدين العام. ولأنه اقتصاد قائم في فلسفته على قاعدة الاستهلاك والرفاهية فإنَّ من أهم وظائفه الأساسية خارج السياقات الاقتصادية، التي تحتلها قوانين الاقتصاد الرأسمالي، تتمثل بالحفاظ على التماسك الاجتماعي للمجتمع الأمريكي المكون من طيف واسع من الأصول والاعراق، الأمر الذي ضغط على صناع القرار الأمريكي للتحرك على عجل للبحث عن صيغة معالجة فورية، من خارج سياق آليات النظرية الاقتصادية وذلك لأنَّ أية صدمة يتعرض لها اقتصاد الرفاهية الأمريكي هي بمثابة قنبلة موقوتة لتفجير صراع حقيقي بين مكونات المجتمع الأمريكي.

إنَّ بوادر انهيار الاقتصاد الأمريكي هائلة في كل تجليات الحياة الاقتصادية، حيث أعلنت الكثير من المؤسسات الصناعية غلق أبوابها - وأعلنت الكثير من المصارف الكبرى إفلاسها وخرجت مؤسسات من خطوط الإنتاج في مؤشر واضح لأعراض أختناق في الاقتصاد الأمريكي. وفي نيسان ٢٠١١ كان صندوق النقد الدولي في أحدث تقرير له قد فجر مفاجأة كبرى حدد فيها نهاية عصر الولايات المتحدة في عام ٢٠١٦، حيث قدر أنَّ اقتصاد الصين سيتجاوز الاقتصاد الأمريكي من حيث القيمة الحقيقية، وإنَّ من سيفوز في الانتخابات الأمريكية عام ٢٠١٢، فستكون

* الكلية العربية الجامعة/الأردن

الفترة الرئاسية الاخيرة التي تتربع فيها الولايات المتحدة على قائمة أكبر الاقتصادات العالمية ، وقد حاول السفير الأمريكي لدى الصين طمأننتها بسلامة أستثماراتها بالدولار الأمريكي ، وأضاف منافقاً إنَّ أكبر اقتصادين في العالم يمكنهما إيجاد أرضية مشتركة ، رغم التوترات الاقتصادية والسياسية. ولكن الصين، منذ تخفيض مؤسسة ستاندرد اند بورز التصنيف الائتماني للدين الأمريكي الطويل الآجل في أوائل آب ٢٠١١ أتهمت وسائل أعلامها واشنطن بانتهاج سياسة مالية غير صحيحة تثير شكوكاً حول حيازات الصين الضخمة من الأصول الدولارية تبلغ حوالي ثلثي أحتياطياتها من النقد الأجنبي البالغ ٣,٢ تريليون دولار، وهو الأضخم على مستوى العالم بالدولار. وحين سئل السفير الأمريكي عن عدم رضا الصين عن الاقتصاد الأمريكي وجدارتها الائتمانية أجاب ان الرئيس الأمريكي والكونغرس وضعاً مساراً لضمان النزاهة المالية للولايات المتحدة ، وان سندات الخزينة الأمريكية ما زات تجد مشتريين لها ، رغم خفض تصنيفها ، وإنَّ هذا مؤشراً واضحاً حسب قوله على إنَّ الأستثمار في الولايات المتحدة آمن هو دليل على قوة اقتصادها رغم ما يواجهه من تحديات . وقد يكون في ذلك شئ من الصحة ، ولكن الواقع يقول غير ذلك إذ فقد الاقتصاد الأمريكي ، والدولار الأمريكي بريقهما ، ويدل على ذلك مؤشر بسيط وهو ان الدولار اليوم في أدنى مستوياته منذ عقود مقارنة بعملات كبار شركاء الولايات المتحدة التجاريين . ويعكس هذا التراجع في سعر الدولار تراجع قدرة البلاد التنافسية الذي يشعر به السكان حين تكون الغالبية الكبرى لمنتجات إستهلاكهم اليومي تحمل عبارة (صنع في الصين) إذ تراجعت حصة الولايات المتحدة في صادرات السلع في العالم من ١٢,١ % عام ٢٠٠٠ إلى ٨,٤ % عام ٢٠١٠ .

ويثور هنا سؤال عن التبريرات التي تذرعت بها مؤسسة ستاندرد اند بورز لاتخاذ قرارها بخفض التصنيف الائتماني لسندات الدين الأمريكي . فيمكن القول إنَّ ذلك يعزى الى ثلاثة أسباب ، أولها اقتصادي ، وثانيها فني ، وثالثها سياسي . أما السبب الأول فهو عدم كفاية الخطة التي اتفق عليها الحزبان الديمقراطي والجمهوري لعلاج ازمة عجز الموازنة الأمريكي ومستوى الدين العام ، أما السبب الثاني فقد تمثل بارتفاع الدين العام الأمريكي بسقفه الجديد إلى ما يعادل الناتج القومي الأمريكي ، وهو مؤشر يصعب التغاضي او الدفاع عنه ، أما السبب الثالث ، السياسي ، فقد عكسه إنقسام دائرة صنع القرار الأمريكي ما بين الرئاسة الديمقراطية ، والكونغرس الجمهوري ، كل بفلسفته الخاصة وأيديولوجيته السياسية ، التي تتحكم بصنع القرار الاقتصادي لديهما وتغليب المناورات الحزبية ، على المصلحة الأمريكية والعالمية من موقعها كأكثر قوة اقتصادية ومالية ، مما عكس ضعف آلية صنع القرار التي كشفت عنها محدودية مؤسسة الرئاسة . وحفاظاً على مصداقيتها ومهنتها أمام الأسواق العالمية والمستثمرين ، وأمام امتحان شديد الدقة والحساسية أصدرت مؤسسة التصنيف المذكورة بيانها بتخفيض تصنيف سندات الدين الأمريكي الى الدرجة (AA+) وهو ما كانت تخشاه الادارة الأمريكية .

وبعد خلاف مرير لأشهر عدة وافق المشرعون الأمريكيون من كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري على اتفاق يدعمه البيت الأبيض لرفع سقف الدين الأمريكي وتفادي التخلف عن السداد يقضي بخفض العجز بمقدار ٢.٤ تريليون دولار ، على مدى عشر سنوات ولكن أعقب ذلك خفض مؤسسة ستاندرد اند بورز التصنيف الائتماني للولايات المتحدة بسبب مخاوف بشأن العجز في الميزانية الحكومية وارتفاع أعباء الدين. وتصنف الآن سندات الخزنة الأمريكية التي كان ينظر إليها في الماضي على إنها الأكثر اماناً في العالم عند مستوى أقل من السندات التي تصدرها دول مثل بريطانيا والمانيا وفرنسا وكندا ... بذلك لم تعد السندات الأمريكية ملاذاً آمناً .

ومن تداعيات هذه الازمة ، إن أشار رئيس البنك الدولي ، روبرت زوليك ، الى إن الاقتصاد العالمي دخل مرحلة جديدة شديدة الخطورة ، مؤكداً ضرورة تحرك دول اليورو بسرعة لمواجهة الازمة ، وقال إن الازمة وبمعزل عن العواقب المالية الفورية فانها ، أي الازمة ، ستؤدي الى تغيرات في توازن السلطات في العالم ، إذ ستقوم بنقل السلطة الاقتصادية بسرعة كبيرة من الغرب الى الصين التي لا تتمسك بهذا الدور، إذ تعاني الصين من فرط نموها الاقتصادي وتلوث البيئة وهي تسعى لاصلاح نظامها المالي والمحافظة على التوازن بين الشركات العامة والخاصة ، إلى ذلك أشار وزير المالية البريطاني إن منطقة اليورو بحاجة الى التحرك باتجاه نوع من وحدة مالية أكبر لمعالجة أزمة الديون التي تقوض منطقة العملة الموحدة والتوجه نحو اقامة نظام سندات مشتركة لمنطقة اليورو لاحتواء أزمة ديون متفاقمة تهدد مستقبل منطقة العملة الأوروبية (اليورو).

واخيرا ، ماهو مدى تاثر الدول العربية بهذه الازمة؟

تعتبر الدول العربية ثاني أكبر دائن للولايات المتحدة بعد الصين فليديها نحو ٤٧٠ مليار دولار في أمريكا ومعنى ذلك انها ستتأثر سلباً بالازمة الأمريكية حالها في ذلك حال الصين وغيرها من البلدان المتورطة في استثمارات في سندات الدين الامريكي .

إن الولايات المتحدة الأمريكية العملاقة قد أثقلتها ديونها الداخلية والخارجية نتيجة سياسة الرفاه التي بالغت فيها الى حد إغراق شعبها داخلياً بديون تفوق ما يستلمونه من دخول فالفرد الأمريكي يعيش على الديون من المهد الى اللحد ، قد أضافت الحروب التي شنتها على أفغانستان والعراق والانفاق الحربي الهائل الذي بلغ تريليونات الدولارات لتزيد من عجزها الخارجي ومن ديونها لبلدان جديدة كالصين التي أصبحت منافسها الأقوى لتكون غداً بديلها على مستوى العالم كاقوى اقتصاد يهددها في فترة قصيرة قادمة. ان سياسة (الدين) في تمويل الرفاه ، المبالغ فيها ، ستكون هي العامل الأساسي في دفع الولايات المتحدة الأمريكية نحو الهاوية .

واخيراً وللتذكير فقط أظهر التقرير السنوي للعام ٢٠١٠ الصادر عن منظمة الشفافية الدولية والذي يرصد مستوى الفساد في العالم تراجع الولايات المتحدة الأمريكية إلى المرتبة ٢٢ في جدول الفساد الدولي جراء تزعزع الثقة فيها على خلفية الفضائح المالية والسياسية التي عصفت بها خلال عام ٢٠٠٩ ومنذ الكشف عن فضيحة برنارد مادوف .